S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/21114
26 January 1990
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

مجلس الأمن

UN LIBRARY

JAN 31 1990

UN/SA COLLECTION

رسالة مؤرخة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ،
وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم
لتشاد لدى الامم المتحدة

أتشرف بناء على أمر من حكومتي بأن أرفق لكم طيه الوثيقة المعنونة "مذكرة بشأن النزاع على الحدود بين تشاد وليبيا" .

وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بالعمل على تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس تُضمن ملف تشاد/ليبيا الذي مازال معروضا على المجلس .

(توقيع) محمد علي أدوم
السفير
الممثل الدائم

مرفق

جمهورية تشاد

وزارة العلاقات الخارجية

مذكرة

بشأن النزاع على الحدود

بين

تشاد وليبيا

كانون الثاني/يناير ١٩٩٠

مذكرة بشأن النزاع على الحدود
بين تشاد وليبيا

بدا طريق التسوية السلمية للنزاع على الحدود بين تشاد وليبيا واضحا غداة الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، والمعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ . إن القرار AHG/RES.184 (XXV) الذي تمخضت عنه هذه الدورة ، يجدد ولاية اللجنة المخصصة بتكوينها الاصلي ويطلب إليها مواصلة جهودها ، كما يحدد في الواقع تحديدا واضحا أسس وطرائق سير المناقشات من أجل التوصل إلى حل سلمي عن طريق ما يلي :

ألف - التوقف التام لجميع أشكال الاعمال العدائية ودعم وقف إطلاق النار ؛

باء - تسوية النزاع الإقليمي بالوسائل السلمية والسياسية وتوقيع عهد بعدم الاعتداء والاخوة وحسن الجوار ؛

جيم - تسوية الآثار المترتبة على الحرب وإعادة التعاون الثنائي .

إن قرار مؤتمر القمة الـ ٢٥ الذي جاء بصورة خاصة بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ واستئناف الحوار المباشر بين الدولتين ، قد أشاع الأمل العريض لدى الرأي العالمي ، بل والتفاؤل الواضح فيما يتعلق بقرب تسوية النزاع ، لاسيما وأن الجانب الليبي لم يكف منذ مؤتمر القمة الرابع والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية عن الإدلاء بالتصريحات الصاخبة وافتعال الحركات الإعلامية بغية "إشاعة الطمأنينة" فيما يتعلق بنوايا طرابلس . والواقع أن هناك هوة متزايدة بين التصريحات المعلنة والاعمال التي يمارسها الجانب الليبي سواء في الميدان العسكري أم حول مائدة المفاوضات .

إن استعراض مختلف مراحل هذه المفاوضات يبرهن على ذلك بوضوح .

على المستوى العام

بعد مضي أقل من شهرين على تقديم العقيد القذافي "هديته" الشهيرة إلى مؤتمر القمة الرابع والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية وما أعقبها من اتخاذ القرار AHG/RES.174 (XXIV) والدعوة إلى مناخ من الثقة والتطبيع ودعم وقف إطلاق النار بين

الطرفين ، عقد فخامة الحاج عمر بونغو رئيس جمهورية غابون اجتماعا لأول مرة في الفترة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ في ليبرفيل لوزيري خارجية تشاد وليبيا ورأسه وزير الدولة للشؤون الخارجية في غابون في ذلك الوقت .

وفي هذا الاجتماع لم يتمكن الوفدان من مجرد الاتفاق على جدول أعمال . فقد رفض الليبيون مبدأ إجراء مناقشات أولية حول لب المشكلة وهو الاحتلال العسكري لجزء كبير من أراضي تشاد يسمى "قطاع أووزو" . والواقع أن هدف ليبيا من الاشتراك في هذا الاجتماع كان فقط الحصول على إطلاق سراح أسرى الحرب بينما ترى تشاد أنه يجب أولا التصدي بحزم للمشكلة الأساسية وهي النزاع على الحدود قبل النظر في مسألة إطلاق سراح الأسرى وهي من آثار هذه الحرب .

ومن ثم فقد افترق الوفدان على خلاف واقتصرا على إصدار بلاغ صحفي أكدا فيه "تصميمهما على بذل جميع الجهود اللازمة لتسوية جميع المسائل بروح أخوية" .

والواقع ، كما برهنت على ذلك الأحداث التالية ، أن ليبيا لن تتخلى مطلقا عن هذا الموقف .

وقد واصل فخامة الرئيس عمر بونغو بلا هوادة جهوده من أجل التوفيق . فعقد مرة أخرى في ليبرفيل في الفترة من ١٤ إلى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩ اجتماعا ثلاثيا أولا على مستوى الخبراء ثم على المستوى الوزاري وكان هدف هذا الاجتماع هو التفاوض على أساس مشروع جدول أعمال اقترحه رئيس اللجنة المخصصة ، وقبله الطرفان قبل وصولهما إلى ليبرفيل ويتضمن ما يلي :

١ - النظر في مشروع اتفاق بشأن تسوية النزاع على الحدود بين تشاد وليبيا .

٢ - النظر في مشروع اتفاق تعاون وحسن جوار بين تشاد وليبيا .

٣ - مسائل أخرى .

وخلافا للجانب التشادي الذي أعرب عن ملاحظات بشأن المشروعين اعترض الجانب الليبي - وفاء منه لاستراتيجيته التي تنص على تفادي أية مناقشة ، وبأي ثمن ، حول

لب المشكلة ـ على اعتماد مشروع جدول الأعمال الذي اقترحه رئيس اللجنة المخصصة . ولم يُعرض نص ما دار في الاجتماع ووقعه الخبراء التشاديون والليبيون عقب مداولات طويلة ، على الوزراء كما كان مقررا .

وكان فخامة الجنرال موسى تراوري رئيس دولة مالي ورئيس منظمة الوحدة الافريقية في ذلك الوقت قد بذل جهودا مكثفة أدت في يومي ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٩ إلى اجتماع باماكو التاريخي بين الرئيس الحاج حسين هابري وزائد الثورة الليبية معمر القذافي بحضور الحاج عمر بونفو رئيس اللجنة المخصصة والرئيسين الجزائري شاذلي بن جديد والنيجيري ابراهيما باداماس بابانغيدا .

إن اجتماع القمة هذا وإن لم يؤد إلى نتيجة واقعية فقد نجم عنه انفراج عريض في مناخ العلاقات بين البلدين .

والواقع أن اجتماع باماكو كان حدثا هاما أعطى البلدين والشعبين الأمل في تسوية سريعة للنزاع على أساس الثقة المتبادلة . وبلغ التفاؤل ذروته لدى الرأي الافريقي والدولي على حد سواء .

والواقع أن اجتماعات متعددة على المستوى الوزاري لممثلي الجانبين قد سمحت بوضع "اتفاق إطاري بشأن التسوية السلمية للنزاع الاقليمي بين جمهورية تشاد والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى" وبتوقيع هذا الاتفاق .

وقرر الطرفان المعنيان ، وبناء على قرار منظمة الوحدة الافريقية AHG/RES. 184 (XXV) بشأن النزاع الإقليمي بين تشاد وليبيا ، وعلى أساس المبادئ الاساسية للأمم المتحدة ، وبموجب الاتفاق الإطاري ما يلي :

١ - أولا تسوية النزاع الإقليمي بينهما بجميع الوسائل السياسية بما في ذلك التوفيق ، في خلال عام .

٢ - وإذا ما تعذر ذلك :

ألف ـ عرض النزاع على محكمة العدل الدولية .

باء - اتخاذ تدابير مصاحبة للتسوية القضائية ، بشأن انسحاب قوات البلدين من المواقع التي توجد بها حاليا ، أي في ٣٥ آب/ أغسطس ١٩٨٩ في منطقة النزاع ، تحت إشراف لجنة من المراقبين الافريقيين وحظر أي تمركز جديد ، بأي شكل من الاشكال في هذه المنطقة .

جيم - اتمام هذا الانسحاب إلى مسافات يتم الاتفاق بشأنها .

دال - احترام هذه التدابير المصاحبة لحين إصدار محكمة العدل الدولية حكما نهائيا بشأن النزاع الإقليمي .

٣ - إطلاق سراح أسرى الحرب .

٤ - احترام وقف إطلاق النار احتراما دقيقا ، والامتناع عن أي شكل من أشكال الأعمال العدائية بين الطرفين ، وبخاصة :

ألف - وقف أية حملة إعلامية عدائية .

باء - الامتناع عن التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بأي صورة ، وأي حجة وفي أي ظرف من الطروف في الشؤون الداخلية والخارجية للبلد الآخر .

جيم - حظر أي دعم سياسي ومادي ومالي وعسكري لجميع القوى المعادية لاي من البلدين .

٥ - العمل على توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون اقتصادي ومالي بين البلدين .

٦ - إنشاء لجنة مشتركة تكلف بوضع الاحكام التنفيذية لهذا الاتفاق والعمل على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض .

على المستوى الثنائي

وقد اتخذت فورا تدابير للانتقال إلى مرحلة التنفيذ العملي للاتفاق وتم تشكيل اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة ٥ ، في أول اجتماع عقده الوفدان التشادي والليبي في طرابلس في الفترة من ١٦ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

وقدم الوفد التشادي إلى الوفد الليبي في هذه الدورة الأولى للجنة المشتركة مقترحات واقعية تتعلق بالنقاط التالية :

- مناقشة مشروع بروتوكول لتنفيذ الاتفاق الإطاري ؛

- النظر في مشروع معاهدة صداقة وحسن جوار وعدم اعتداء ؛

- النظر في مشروع اتفاق توفيقي للتسوية القضائية للنزاع الإقليمي بين البلدين .

ومرة أخرى رفض الجانب الليبي هذه المقترحات مستبعدا تماما مشكلة النزاع الإقليمي ، وهو الموضوع الاساسي للاتفاق الإطاري ومؤكدا على مسألة أسرى الحرب وهي مجرد نتيجة للنزاع بين البلدين .

وفي الواقع ، فقد واصلت اتباع موقفها الدائم .

وفي جو يسوده الضيق عقدت الدورة الثانية للجنة المشتركة التشادية - الليبية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ في نجامينا . وقبل ذلك ببضعة أسابيع ، وخلال النصف الثاني من تشرين الأول/اكتوبر ، سحقت القوات المسلحة الوطنية التشادية عدوانا ضخما وعنيفا انطلق من الحدود مع السودان .

وقد استنكرت تشاد ، التزاما منها بروح ونص الاتفاق الإطاري ، هذا العدوان الجديد القادم من الشرق ، مع إبداء استعدادها الكامل مع ذلك لمواصلة المحادثات .

ولذلك قدمت مرة أخرى مقترحات إلى الجانب الليبي تتعلق ببروتوكول تنفيذ الاتفاق الإطاري . وعند ذلك اتضح توافق في الآراء حول المبادئ الاساسية التالية :

- الانسحاب الفوري للقوات من المنطقة المتنازع عليها المعروفة باسم "قطاع أووزو" ووضع مراقبين أفارقة ؛

- تشكيل لجنة فرعية من الخبراء القانونيين وواضعي الخرائط للشروع في رسم الحدود بين تشاد وليبيا ؛

- الاخذ بحل توفيقي قضائي لمحكمة العدل الدولية (يسري فقط في حالة فشل الحل السياسي) ؛

- إطلاق سراح أسرى الحرب ؛

- توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار وعدم اعتداء وتعاون .

وظلت هناك لكل من هذه المبادئ المعلنة ، بعض النقاط التفصيلية تقررت دراستها في الدورة الثالثة للجنة المشتركة في طرابلس بهدف وضع بروتوكول تنفيذ الاتفاق في صيغته النهائية . وقد كان هناك مجال للتفاؤل وللأمل أيضا ، اللذين غذتهما التصريحات الحماسية التي أدلى بها الوفد الليبي للصحافة المحلية .

تغيير جديد في الاتجاه : في اجتماع الدورة الثالثة التي عقدت في طرابلس في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أشار أعضاء الوفد الليبي ، غير الحريص على الالتزامات التي قطعت والكلمة الممنوحة ، الشكوك بفظاظة حتى حول توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في نجامينا ووضع منذ بداية الأعمال شرطا مسبقا هو القائمة التفصيلية للأسرى وشروط إطلاق سراحهم قبل أي مواصلة للمحادثات .

وعلى الرغم من جهود الجانب التشادي التي لا تعرف الكلل لحملهم على مواصلة المحادثات على أساس التقدم المحرز في نجامينا خلال الدورة السابقة ، ألحق الليبيون العمل بالقول ، فأنهوا الاجتماع مع تقديم مقترحات جديدة إلى الوفد التشادي لم تتضمن من الناحية العملية أية إشارة إلى الهدف الرئيسي للاتفاق الإطاري ، وهو التسوية السلمية للنزاع الإقليمي . وقد وضع الجانب الليبي كشرط لمواصلة المحادثات حول النزاع الإقليمي ، إطلاق سراح أسرى الحرب بلا قيد أو شرط في الوقت وبالطريقة اللذين يروقان له ... وبعد مضي ثمانية وأربعين ساعة ، أدلى السيد عزوز الطلحي في باريس ، "بتصريح" على موجات إذاعة فرنسا الدولية قال فيه : "إن تشاد تعرقل الحوار بشأن تنفيذ الاتفاق الإطاري" !

ويتعين الإشارة إلى أن ليبيا لم تبذل حتى الآن أي جهد لإخطار منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة بالاتفاق المذكور كما تنص على ذلك مادته ٧ .

الاعمال العدائية : في أثناء سير المفاوضات التي شهدت تقدما وانتكاسا على الصعيدين الافريقي والثنائي كما رأينا ، لم تكف ليبيا للحظة واحدة عن جميع أنواع الاستفزازات ضد تشاد ، وذهبت إلى حد العدوان السافر والإعلامي مثل عدوان تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٨٩ انطلاقا من دارفور .

وفي هذه المنطقة السودانية التي أصبحت بالفعل منذ عام ١٩٨٦ مقاطعة ليبية (مع اختلاف واحد فقط ، لا يجب إهماله ، وهو خضوعها منذ ذلك الحين لقانون قوة السلاح وعمليات النهب) تعيد ليبيا بلا توقف تشكيل قوات الفيلق الاسلامي الذي أطلق عليه مؤخرا اسم "القوة الخضراء" . وأنشئت لهذا الغرض هيئة أركان خاصة . وعلى الاراضي الليبية ، نظمت حملات ضد الافارقة تحت ستار مكافحة الاجرام . وتذهب الحصيلة مباشرة إلى المعسكرات من أجل التجنيد ، وكان التشاديون مستهدفون بصفة خاصة على الدوام . وفي سرت وأجدابيا وبني غازي ، الخ ... هناك ماهو أخطر من ذلك ، فمنذ الافتتاح الفعلي للسفارتين في نجامينا وطرابلس في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، لم تكف ليبيا عن رعاية "مكتب الشؤون التشادية" وهي سفارة دائمة فعلية ، تحظى بجميع التسهيلات ، وتصدر "جوازات سفر" و "جوازات مرور" و "بطاقات قنصلية" واختصارا فهي "تتمتع بسلطة ضخمة" : ففي أحد الأيام طلب وفد تشادي رسمي زيارة سفارة تشاد في طرابلس ، فتم توجيهه إلى "مكتب الشؤون التشادية" وكان المرافق يجهل ببساطة وجود سفارة تشاد .

ومن هذا "المكتب" تنظم كل الاعمال التي تستهدف تشاد أو الرعايا التشاديين الذين يعيشون في ليبيا ، بمساعدة وثيقة من بعض كبار الضباط الليبيين .

وقبل انعقاد الدورة الثالثة للجنة المشتركة في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ في طرابلس بقليل ، بعث المكتب الشعبي للعلاقات الخارجية بمذكرة إلى البعثات الدبلوماسية المعتمدة في العاصمة الليبية كال فيها الاتهام لتشاد وحكومتها وأكد أن "الجماهيرية ليس في مقدورها في الظروف الراهنة أن تتعهد بمواصلة تنفيذه (أي اتفاق الجزائر الإطاري) وسيتحمل الجانب التشادي النتائج المختلفة المترتبة على ذلك ، وأنها (أي الجماهيرية) تحتفظ بالحق في اتخاذ ماتراه مناسبا ..." .

ويبرهن توزيع هذه المذكرة قبل عقد الاجتماع ، إذ كانت لا تزال هناك حاجة إلى برهان ، على الغياب التام للإرادة السياسية من طرف الجانب الليبي في أن يذهب إلى مدى أبعد في المفاوضات .

وهناك برهان آخر إضافي هو الرفض التام والتقييم الكامل المفروض على قرار الحكومة التشادية بإطلاق سراح مجموعة كبيرة من أسرى الحرب كدليل على حسن النية وكهدية بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لثورة الفاتح ، في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، غداة توقيع الاتفاق الإطاري بشأن تسوية النزاع الإقليمي بين الدولتين . وعلى صعيد وسائط الاعلام ، أخيرا ، لا تنضب جعبة المسؤولين الليبيين أبدا . ويجري بصورة منتظمة ومستمرة التنويع بين الشتائم ، بما في ذلك الشخصية ، والتهديدات والاحتجاجات التي تنطوي على حسن نية ، والحركات المسرحية والمناورات بجميع أنواعها ، مع وجود تسامح مشوب بالحذر عادة من جانب وسائط الاعلام المسماة بالدولية .

والموقف مثير للقلق . فالمحادثات لا تتقدم . ويتم انتهاك وقف إطلاق النار بصفة دورية باعتداءات تشن عبر إقليم دارفور السوداني ، ولا يتضح فقط لدى الجانب الليبي غياب الارادة السياسية في مجال البحث عن السلم وإنما أيضا الرغبة الواضحة في الانتقام .

فهل في إمكان العمل الدولي المتضافر المساعدة في إحراز تقدم في قضية السلم وتجنب تفاقم النزاع الذي أضر بما فيه الكفاية بالبلدين . إن تشاد على استعداد بالنسبة لهذا المسعى لصالح السلم ، للإعراب عن كل ما بوسعها من حسن نية .

التذييل الاول

AHG/Res.184 (XXV)

قرار

بشأن النزاع الإقليمي بين تشاد وليبيا*

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المجتمع في دورته العادية الخامسة والعشرين في أديس أبابا ، اثيوبيا ، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ،

وقد استمع إلى تقرير رئيس لجنة منظمة الوحدة الافريقية المخصصة للنزاع الإقليمي بين تشاد وليبيا ،

وإذ يضع في اعتباره المبادئ الاساسية لميثاق منظمة الوحدة الافريقية ،

وإذ يشير إلى قرارات منظمة الوحدة الافريقية ذات الصلة المتعلقة بالنزاعات بين الدول الافريقية ، ولاسيما القرار AHG/16 (I) المتعلق بعدم جواز المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار ،

وإذ يشير علاوة على ذلك إلى قرارات ومقررات وتوصيات منظمة الوحدة الافريقية المتعلقة بالنزاع الإقليمي بين تشاد وليبيا ،

وإذ يشير إلى المقرر AHG/Dec.108 (XIV) المتعلق بإنشاء اللجنة المخصصة للوساطة في النزاع الإقليمي بين تشاد وليبيا ،

وإذ يشير بالإضافة إلى ذلك إلى القرار AHG/158 (XXII) المتعلق بإعادة تنشيط اللجنة المذكورة ،

---

* ترجم بواسطة الامانة العامة للامم المتحدة .

وإذ يضع في اعتباره القرار AHG/Res.174 (XXIV) المتعلق بالنزاع الإقليمي بين تشاد وليبيا ،

وإذ يلاحظ الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها فخامة الرئيس موسى تراوري وفخامة الرئيس الحاج عمر بونغو في البحث عن حل عادل ونهائي للنزاع الإقليمي بين تشاد وليبيا ،

وإذ يرحب بتنفيذ القرار ١٧٤ ولاسيما إعادة العلاقات الدبلوماسية بين تشاد وليبيا ،

وإذ يرحب علاوة على ذلك باللقاء التاريخي الذي تم في باماكو في ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه بين الرئيسين الليبي والتشادي بمبادرة من الرئيس موسى تراوري وبحضور الرؤساء الحاج عمر بونغو وشاذلي بن جديد وإبراهيما بابانغيدا ،

وإذ يلاحظ بالإضافة إلى ذلك حسن النية الذي أبداه الطرفان ، تشاد وليبيا ، بغية المساعدة في تسوية النزاع القائم بينهما ،

١ - يعتمد تقرير رئيس لجنة منظمة الوحدة الافريقية المخصصة للنزاع الإقليمي بين تشاد وليبيا ؛

٢ - يهنئ الرئيس موسى تراوري بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والرئيس الحاج عمر بونغو بوصفه رئيس لجنة منظمة الوحدة الافريقية المخصصة للنزاع الإقليمي بين تشاد وليبيا على الجهود المثيرة للإعجاب التي بذلاها في عملية تسوية النزاع الإقليمي بين تشاد وليبيا ؛

٣ - يهنئ علاوة على ذلك جميع الدول الأعضاء في لجنة منظمة الوحدة الافريقية المخصصة للنزاع الإقليمي بين تشاد وليبيا على النوعية الممتازة للعمل الذي تم القيام به ؛

٤ - يكرر الاعراب عن كامل ثقته بفخامة الحاج عمر بونغو ، رئيس اللجنة المخصصة ؛

٥ - يجدد ولاية اللجنة بتكوينها الاصلي ويطلب منها أن تواصل جهودها بغية التوصل إلى حل سياسي للنزاع الإقليمي بين تشاد وليبيا ، في إطار منظمة الوحدة الافريقية ، لاسيما من خلال ما يلي :

(أ) الوقف التام لجميع أشكال الأعمال العدائية وتعزيز وقف إطلاق النار ؛

(ب) تسوية النزاع الإقليمي بالطرق السلمية والسياسية وتوقيع معاهدة عدم اعتداء وأخوة وحسن جوار ؛

(ج) تسوية الآثار المترتبة على الحرب واستئناف التعاون الثنائي ؛

٦ - يرحب بتأكيد تشاد وليبيا لرغبتهما في البحث عن حل سياسي ، في إطار منظمة الوحدة الافريقية ، للنزاع القائم بينهما ويدعوهما إلى مواصلة تعاونهما على نحو وثيق مع اللجنة ؛

٧ - يطلب إلى رئيس اللجنة أن يقدم تقريرا إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية السادسة والعشرين .

التذييل الثاني

اتفاق إطاري بشأن تسوية النزاع الإقليمي
بين جمهورية تشاد والجماهيرية العربية
الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ،
بالوسائل السلمية

تقرر جمهورية تشاد ، من جهة ،
والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، من جهة أخرى ،

استنادا إلى قرارات منظمة الوحدة الافريقية من ناحية ، ولاسيما القرار AHG/RES.6 (XXV) بشأن النزاع الإقليمي بين تشاد وليبيا ، ومن ناحية أخرى ، إلى المبادئ الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة ، ما يلي أساسا :

- تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ؛

- المساواة السيادية بين جميع الدول ؛

- عدم اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات فيما بين الدول ؛

- احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لكل دولة ؛

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية ؛

وتصميما منهما على تسوية نزاعهما الإقليمي بالوسائل السلمية ،

يقرران إبرام هذا الاتفاق :

المادة ١ : يلتزم الطرفان باللجوء أولا إلى جميع الوسائل السياسية بما في ذلك التوفيق لحل نزاعهما الإقليمي ، في غضون سنة واحدة - كفترة مرجعية - ما لم يقرر رئيسا الدولتين خلاف ذلك .

المادة ٢ : في حالة عدم التوصل إلى تسوية سياسية لنزاعهما الإقليمي ، يلتزم الطرفان بما يلي :

(أ) عرض النزاع على محكمة العدل الدولية للحكم فيه ؛

(ب) اتخاذ التدابير المصاحبة للتسوية القضائية ، أي المتعلقة بسحب قوات البلدين من المواقع التي تشغلها حاليا بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ في المنطقة المتنازع عليها ، تحت إشراف لجنة من المراقبين الافريقيين ، والامتناع عن أي تمركز جديد من أي شكل في المنطقة المذكورة ؛

(ج) الشروع في الانسحاب المذكور على فترات يتم الاتفاق عليها ؛

(د) احترام التدابير المصاحبة المذكورة لحين إصدار محكمة العدل الدولية حكمها النهائي بشأن النزاع الإقليمي .

المادة ٣ : الافراج عن جميع أسرى الحرب .

المادة ٤ : تعيد جمهورية تشاد والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تأكيد قراراتهما المتعلقة بوقف إطلاق النار القائم بينهما وتلتزمان علاوة على ذلك بالتوقف عن جميع أشكال الأعمال العدائية ، ولاسيما بما يلي :

(أ) وضع حد لجميع الحملات العدائية في وسائط الاعلام ؛

(ب) الامتناع عن التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبأي صورة ، وأي حجة ، وفي أي ظرف من الظروف ، في الشؤون الداخلية والخارجية للبلد الآخر ؛

(ج) الامتناع عن تقديم الدعم السياسي والمادي والمالي والعسكري لجميع القوات المعادية لأي من البلدين ؛

(د) العمل على توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون اقتصادي ومالي بين البلدين .

المادة ٥ : يقرر الطرفان إنشاء لجنة مشتركة تكلف بوضع الاحكام التنفيذية لهذا الاتفاق ، والعمل على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض .

المادة ٦ : يُطلب إلى اللجنة المخصصة المعنية بالنزاع بين تشاد وليبيا والتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ضمان متابعة تنفيذ أحكام هذا الاتفاق .

المادة ٧ : تلتزم جمهورية تشاد والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بتبليغ منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بهذا الاتفاق .

المادة ٨ : يبدأ سريان مفعول هذا الاتفاق من تاريخ توقيعه .

أبرم بالجزائر ، في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩

عن جمهورية تشاد

(توقيع)
الشيخ إبن عمر
وزير العلاقات الخارجية

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

(توقيع)
جاد الله عزوز الطلحي
وزير الخارجية والتعاون الدولي

وُقع هذا الاتفاق الإطاري في حضور سعادة السيد بوعلام بسّايح وزير خارجية جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية .

- - - - -